

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٧٦/١٢/١٦

التجمع الوطني التقدمي "ت.و.م.ت" ٠٩٠ يقرض أن يكون حزباً

شهد التجمع الوطني التقدمي الوحدوي نشاطا مكثفا هذا الاسبوع دار هذا النشاط كله حول الاعداد لمقعد مؤتمر الهيئة التأسيسية الثالث والذي سيبدأ جلساته يوم ٢٥ ديسمبر الحالي .. واعداد رد التجمع على بيان الحكومة *

وسيعرض على الهيئة التأسيسية
ثلاث وثائق رئيسية :

● تقرير من تثبيت وتوسيع
الحلف الوطني التقدمي

● مشروع اللائحة الداخلية لهيكل
ونظام التجمع

● انتخاب سركرارية عامة
وقد لهذا الغرض اجتماع طويل
للسكرتارية العامة استمر يومين
برئاسة خالد محيي الدين انتهت
فيه من اعداد تقرير من مستقيل
التجمع والاتجاه العام لنشاطه
ومناهج عمله في الفترة القادمة على
نموه الصيغة التي طرحها الرئيس
انور السادات بتحويل التنظيمات
الثلاثة الى احزاب *

وقد أكد التقرير على ضرورة
استمرار التجمع كتنظيم يجمع تيارات
اليسار المختلفة في مصر - وطالب
الحلف بدمرة كل القوى والتيارات
والشخصيات الوطنية والتقدمية
والوحسدية التي بقيت حتى الآن
خارج التجمع الى الانضمام اليه

لا حزب

وبعد ان نالت لجنة المتابعة مشروع الالحة وادخلت عليه بعض التعديلات .. عادت السكرتارية العامة وحذلت منه بعض الاتجاهات وادخلت بعض التعديلات الأخرى .. أهمها حذف كلمة حزب من اسم الحزب .. واكتفت بتسميته التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .. تاركا للهيئة التأسيسية تحديد مستقبل التجمع كتنظيم سياسي وافصالت الى مشروع الانحسار لعمد يجعل لقيادة التنظيم قيسادة جماعية مكونة من رئيسه والمتحدث الرسمي ورئيس لجنة الانفسباط العليا وانه لا يجوز ان يشغل عضو مؤقتمين نياديين .. والتأكيد على انتخاب كافة الموانع القيادية

رد التجمع

ولور القاء مسدوح سالم راجع الوزراء لبيان الحكومة في مجلس الشعب .. اجتمعت اللجنة البرلمانية للتجمع بحضور النواب الثلاثة لليسار وحشارك في الاجتماع الدكتور يحيى الجمل وعبد الرزاق حسن وميلاد بعنا وعمره يحيى الذين والكاتب الصحفي محمد مودد .. وناقشت البيان مناقشة تفصيلية ثم قسمت موضوعاته على لجان فرعية لاعداد الرد الذي سيلقيه خالد محيي الدين في مجلس الشعب على شكل رأى التجمع

وبيان التجمع سيتعرض لكسافة
القضايا التي طرحها بيان رئيس
الوزراء .. ابتداء من كيفية تحرير
الارض اعتمادا على قوانين الدايرة ،
وسياستنا الخارجية

كما يتعرض الى تحسيد رأي
التجمع في القضايا الداخلية كالتفاوت
في الدخول ، والمطالبة برفع الحد
الادنى للاجور ، ومساواة عمال
القطاع الخاص بعمال القطاع العام

ويتعرض الرد الى مشكلة الاسكان
.. وطرق حلها بالتركيز على الاسكان
الشعبي وتقديم المساعدات المادية
للجمعيات التعاونية للاسكان مع
الحد من ارتفاع سعر الارض .
وتجتمع لجنة المتابعة في اوائل
الاسبوع القادم ، لافرار رد التجمع
في صورته النهائية قبل القائه خالد
محيى الدين في مجلس الشعب